منظور لتحييد تأثير البعد الخارجي في الاستقرار السياسي من خلال الانتخابات النيابية

A perspective on Neutralizing the Influence of the External Dimension on Political Stability Through Parliamentary Elections

أ.د. خضر عباس عطوان أ.د. عباس سعدون رفعت م. نور قيس الخزعلي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

الملخص:
عبر التاريخ، كل شعب يختار طريقة حياته، ويقوم بتنظيمها وفقا لخصوصياته. فالخصوصية هي من تفرض ذاتها عند اختيار الشعب لنظامه السياسي، وطريقة حكمه.في عالم اليوم، فرض العالم الغربي ارادته، على المجتمعات الاخرى، ومنها العراق، واعتمد الديمقراطية الغربية، البرلمانية، ليكون نظاما سياسيا للعراق، دون مراعاة: ان الانقسام السياسي والمجتمعي، والتاثير الخارجي، يضعف الاستقرار، فالاستقرار لم يكن هدفا، للقوى الغربية، انما الهدف اضعاف استقرار النظام السياسي، من خلال ايجاد مؤسسات وسلطات ووقائع لا تتناسب مع البيئة المجتمعية.ان المطلوب، عراقيا، في اقل تقدير، هو تصميم نظام انتخابي، يضع هدف الاستقرار اولا، ثم التمثيل السياسي، ثانيا، وهو ما يؤسس لخطوة، بتقليل تاثير التدخل الخارجي، ويمهد لابتكار نظام شرعية، يتناسب مع الواقع العراقي.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات ، الرلمان ، الابعاد الخارجية ، الاستقرار ، السياسة

Khudher Abbas Atwan , Abbas Saadoun Refaat , Noor Qais Khazali

College of Political Science – Al-Nahrain University

Abstract

Throughout history, every people chooses way of life, and organizes it according to their own peculiarities. Privacy is the one that imposes itself when the people choose their political system and the way they are governed.

In today's world, the Western world has imposed its will on other societies, including Iraq, and has adopted Western parliamentary democracy, to be a political system for Iraq, without taking into account: that political and societal division and external influence weaken stability, for stability was not a goal for Western powers, but rather the goal is to weaken the stability of the political system, by creating institutions, authorities, and facts that are not commensurate with the societal environment.

What is required in Iraq, at the very least, is to design an electoral system that puts the goal of stability first amd political representation, in the second place , amatter which would lay the groundwork for a step fhaf leads to reducing the impact of external interference, and paves the way for the creation of a legitimacy system that is commensurate with the Iraqi reality.

key words:Elections, parliament, external dimensions, stability, politics

المقدمة:

اهمية البحث:

شهد العراق عام ٢٠٠٣ تغيرا سياسيا كبيرا تمثل بسقوط نظام والعمل على تاسيس ننظام اخر بديل، واذا كان الاول هو نظام شمولي يزاوج بين الطابع الشخصي والقبلي، فان الثاني انما هو نظام مستورد، وضع في بيئة منقسة، شمولية، خاضة لعوامل التاثير الاقليمي بشكل كبير، وتضعف فيها درجة حضور العوامل الوطنية الجامعة، في ظل غياب الحوار السياسي الوطني الذي يوضح المشتركات الواجب احترامها في ظل تعايش سلمي مجتمعي مستدام. ان الشعوب الحية هي من تبتكر ما يمكن ان يكون وعاء يقوم بتنظيمها، في حين ان الشعوب الخاملة حضاريا وانسانيا، فانها تترك غيرها يفرض عليها نظام حياتها، وكل نظام او قواعد لم تكن نتاج الداخل فانه يكون هجين يسبب ويضاعف من مظاهر ضعف الاستقرار، لان الداخل يحتاج الى مدة طويلة حتى يتأقلم معه ثقافيا، وقد يبقى يرفضه، فالديمقراطية النيابية دخلت العراق في العهد الملكي، وانقطعت عام ١٩٥٨ وصولا الى عام ٢٠٠٣، ثم اعيد العمل بها، وبقي المجتمع يعارضها ضمنا في الغالب من خلال استخدامها استخدامها سطحيا، وثم معارضتها من خلال التوافقية والمحاصصة.

اهداف البحث وحدوده:

يعمل البحث على تحليل مدخلات المرافقة للتاثير الخارجي في شان العراق السياسي بعد العام ٢٠٠٣ ، الى جانب تقدير النتائج التي رافقت وجود ذلك التاثير ، الى جانب مناقشة مدى ارتباط الانتخابات بالشرعية ، باعتبار الانتخابات وسيلة للحصول على شرعية سياسية ومجتمعية ودولية، والعمل على تقدير احتياجات العراق بين الشرعية والاستقرار. ان الحدود التي يتمسك بها البحث، ترتبط بدراسة الترابط بين متغيرين: الانتخابات النيابية الديمقراطية، والتدخل الخارجي، والبيئة التي تختبر بها هي البيئة العراقية بما فيها من متغيرات: الانقسام، والعامل الطائفي، والمدة الزمنية سيتناول البحث انتخابات العام ٢٠٢١، والرجوع للتاريخ متى تطلب الامر ذلك.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

يطرح موضوع الانتخابات العراقية منذ عام ٢٠٠٥، وما زال، موضوعات شائكة، ومنها على سبيل المثال: هل تصلح الديمقراطية النيابية في المجتمعات المنقسمة؟ وهل يمكن ان تصل الديمقراطية النيابية بالمجتمعات المنقسمة الى درجة التجانس والوحدة والسلام المجتمعي؟

هل ما جرى في العراق من اخلال بالسلم المجتمعي من قبل قوى متعددة، بعضه لم يكن بعيدا عن تورط قوى في العمل السياسي

الحكومي، ينسف مبدأ امكانية تطبيق الديمقراطية النيابية في العراق؟

ماذا يحتاج العراق؟ هل يحتاج الى الديمقراطية وان تكون الشرعية ممثلة للاغلبية؟ ام انه يحتاج الى الشرعية والاستقرار حتى وان جاءت الحكومة بالتعارض مع مبادئ الديمقراطية النيابية؟

هل الديمقراطية النيابية تتطابق مع الثقافة الشرقية؟ وهل تتطابق مع الشريعة الاسلامية؟

هل ان الديمقراطية النيابية رفعت من مستوى قدرة الدول الاخرى للتدخل في اشلان العراقي، كون كل طرف يتذرع بالديمقراطية والحرية في التواصل مع الاطراف الاجنبية؟

فرضية البحث:

تلك المعضلة البحثية، وما ارتبط بها من تساؤلات، انما تهيأ لاعتماد فرض مضمونه: كلما اتجه العراق الى تبني منظومة قيمية ومؤسساتية وتفاعلية لا تنسجم مع الخصوصية الدينية والثقافية والقيمية للشعب كلما مهد لموضوعين: الاول: تغير في نتائج الهدف من استخدام الاداة (الديمقراطية النيابية من شرعية التمثيل الواسع الى فقدان الاستقرار)، والثاني: وجود بيئة خصبة تسمح بزيادة تدخل الدول الاخرى في الشان العراقي.

منهجية البحث:

ان المنهجية المستخدمة هنا تتعلق باستخدام المنهج الاستنباطي، اي استنباط حكم من مقدمات معلومة.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى النقاط الاتية:

اولا–مدخلات ومخرجات التاثير الخارجي في شان العراق السياسي بعد العام ٢٠٠٣

لدينا هنا ثلاث نقاط: وضع العراق، واسبابه ومدى حضور العامل الخارجي في تلك الاسباب، وما انتهى اليه حضور العامل الخارجي من نتائج.

فيما يتعلق بوضع العراق، فان تحليل ما بالعراق يقودنا من الناحية الاكاديمية الى ما هو محل اتفاق بين الباحثين، وهو ما متاح في مؤشرات مثل: الدول الهشة لصندوق السلام الامريكي ومجلة السياسة الخارجية الذي وضع عام ٢٠٠٥، ومؤشر الديمقراطية لمجلة الايكونومست، ومؤشر التنمية المستدامة وفقا لتقرير الامم المتحدة الانمائي، ومؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية. في المؤشر الاول، الدول الهشة، فان تتبع وضع العراق من بين ١٧٧ دولة يتم قياس وضعها منذ عام ٢٠٠٥، فان الهشاشة تاتي من: وجود انتقال وتحول في النظام السياسي والسياسات جراء الخروج من نزاعات مدمرة، ووجود اوضاع لا يمكن وصف الحكم فيها بالرشادة او التزام معايير الحكم الصالح، ووجود ازمات مركبة لا يوجد

لها ارادة سياسية حقيقية للتسوية. ويضع المؤشر عدد من المؤشرات الفرعية وهي: المؤشرات الاجتماعية (ويتضمن: الضغوط الديموغرافية، و الحركة الهائلة للاجئين والمشردين، والانتقام، و هجرة الأدمغة)، المؤشرات الاقتصادية ويتضمن: التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، و التدهور الاقتصادي، والفساد المستشري)، والمؤشرات السياسية ويتضمن: تجريم أو نزع الشرعية للدولة، و التدهور التدريجي للخدمات العامة، و الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، والأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخل دولة، و صعود النخب المنقسمة، و تدخل الدول الأجنبية بالدولة)، وتتبع وضع العراق في تلك المؤشرات، يلاحظ ان العراق كان تصنيفه ١٦٤ عالميا عام ٢٠١٤، و المرتبة ١٦٠ عام ٢٠١٩، اي ان وضع البلد ياخذ وصف: حالة انذار تعاني منها الدولة لانخفاض القيم التي حصل عليها العراق في المؤشرات الموجودة [١]

اما في المؤشر الثاني (الديمقراطية)، فان تتبع موقع العراق بين ١٦٧ دولة، يلاحظ ان المؤشر يقوم على تصنيف الدول الى اربع مجموعات: الديمقراطيات الكاملة، و الديمقراطيات المعيبة، و الأنظمة الهجينة، و الأنظمة السلطوية، ويعتمد مؤشرات: وجود انتخابات شعبية حرة ونزيهة على حد سواء، وأمن الناخبين، فضلا عن وجود تأثير القوى الخارجية، و قدرة موظفي الخدمة العامة على تنفيذ تلكالسياسات، والتي تصنف الى خمس مؤشرات عامة وهي: وجود عملية انتخابية تراعي التنافس والتعددية، ومستوى اداء الحكومة، وحجم المشاركة السياسية، ومستوى الثقافة السياسية، ومستوى الحريات المدنية، ان موقع العراق كان في المرتبة ١١٢ عالميا اي في ذيل الانظمة الهجينة والقريب من الانظمة المتسلطة، عام ٢٠١٧، وفي المرتبة ١١٨ عام ٢٠١٩ [٢]

اما وفقا للمؤشر الثالث التنمية المستدامة، والذي يضع مؤشرات متكاملة: سكانية وصحية وتعليمية واقتصادية والامن الانساني ومستوى الرفاهية، وحقوق الانسان، واستدامة البيئة، فان العراق يقع في المرتبة ١٣١ عالميا من مجموع ١٨٦ دولة، عام ٢٠١٣، والمرتبة ١٢٠ عالميا من مجموع ١٨٩ دولة عام ٢٠١٧ [٣]

اما وفقا لمؤشر الفساد، والذي يقيس مستوى اساءة استعمال السلطات لمصالح شخصية، فان العراق وقع بالمرتبة ١٧٥ عالميا عام ٢٠١١ من مجموع ١٧٩ دولة، وبالمرتبة ١٦٢ عالميا عام ٢٠١٩ من مجموع ١٧٩ دولة، تم قياس اوضاعها الداخلية [٤]

ان تحليل الاسباب التي قادت الى وجود العراق بما عليه من اوضاع سلبية، يؤشر لدينا ان الامر متعلق بمجموعة من العوامل:

١-داخليا

هناك مجموعة متداخلة من الاسباب التي قادت الى وضع العراق في صورة سلبية، ومنها، سياسيا اللجوء الى اسلوب الصراع الصفري في ادارة العملية السياسية، وعدم حصر العمل السياسي بالبرلمان والعمل التنفيذي بالحكومة انما الشروع المستمر في تسييس الشارع بقصد الكسب السياسي، ونظرا لقوة الولاءات للخارج التي تضعف الدولة، فانه لم تظهر قوة سياسية تعمل على تقوية الدولة في وجه عمل الانتماءات الاولية الى الضد من الدولة، وثقافيا فان العقلية العامة السائدة لا تدفع الى استحضار قوة الدولة للمصلحة العامة بقدر ما تتجه الثقافة العامة الى الاستحواذ على الدولة، وانكار حق الاختلاف، والنظر الى الدولة كمنفق للاموال، ولا توجد ارادة شعبية لحماية الدولة من حالات التطفل التي تعيش عليها لمصالح خارجية [٥].

٢- خارجيا

ان الاسباب الخارجية لما وصل اليه العراق من اوضاع بعد احتلاله في العام ٢٠٠٣ انما تؤشر ان هناك انكشاف سياسي-امني-اقتصادي-مجتمعي-ثقافي عاناه العراق، مع وجود رغبات اقليمية ودولية بالتدخل في الشان العراقي، فغياب الهوية والانموذج في العراق، وضعف الارادة السياسية، وغلبة اصحاب الولاءات الخارجية على العملية السياسية ومراكز اتخاذ القرار، وتدفق التاثير الخارجي بما انعكس سلبا على الدولة والمجتمع، فقد كان التاثير يات بصيغة سالبة في الغالب، وبصيغة تدعم العنف من طرف ضد طرف اخر، ويات بصيغة ادارة الصراعات الاقليمية والدولية على ارض العراق، اي تصريف التفاعلات الخارجية داخليا، وهو ما ظهر بصورة واضحة عام ٢٠١٤ عندما خرجت عدة محافظات من سيطرة الحكومة الاتحادية [٦].

ان ما انتهى اليه حضور العامل الخارجي من نتائج على الصعيد العراقي، اشر عدد من النتائج، كان ابرزها:

أ. عدم تناسب التجربة الديمقراطية مع المجتمع العراقي، فرغم ان العراق اعتمد الديمقراطية النيابية عند تاسيس الدولة الحديثة، الا انها فشلت عام ١٩٥٨، ثم اعيد وضعها عام ٢٠٠٣، الا انها لم تظهر ملامح تحول مهمة في المجتمع، فالحريات ضعيفة بحسب مؤشر الديمقراطية، وبحسب مؤشر الحريات العالمي الذي تصدره منظمة دار الحرية الامريكي وأئتلاف عدد كبير من المنظمات والمراكز ومنها معهد فريزر في كندا، ومعهد ليبراليس الألماني ومعهد كاتو الأمريكي، و فريدوم هاوس،.. فان العراق صنف في العام ٢٠٢٠ بانه: دولة لا تتمتع بالحرية، وعلى صعيد حرية الصحافة فانه

صنف بانه يعاني من وضع خطير للغاية، وعلى صعيد مؤشر الديمقراطية فانه يعيش تحت نظام سياسي ليس له القدرة على ادارة العملية السياسية بسبب طبيعة العملية السياسية نفسها وتجاذب اطرافها يضاف الى ذلك) [٧]. ان البعد الخارجي كان حاضرا في كل ذلك لانه لم يسمح بحوار وطني عراقي حقيقي ينتهي الى ظهور نظام سياسي وحياة سياسية تناسب الواقع العراقي لان وجود عراق قوي او موحد حقيقيا لايخدم مصالح واجندات بعض الدول بشقها الاقليمي والدولي.

ب. عدم تناسب موارد العراق مع الوضع القائم الذي يسوده الفقر، فالاقتصاد العراقي فيه الكثير من الموارد: بشرية ومادية، وكل منها يمكن استثماره بما يحقق منفعة كبيرة للعراق، الا ان ما حصل هو التعويل على ايرادات النفط، واهمال اقتصاد المعرفة والاستثمار بالبشر، وانتهى الامر في ظل عمليات وانشطة الفساد السياسي لادارة موارد العراق المالية الى هدر واساءة استعمال وسرقة قسم كبير من اموال العراق، من قبل مجموعات تدين بالولاءات للخارج في الغالب [٨].

ج. عدم تناسب تاريخ العراق مع حاضره، فتاريخ العراق يعد من اقدم الحضارات في الانسانية، فهو موغل بالقدم، ويكفي القول ان ابي الانبياء كان قد استوطن في شبابه في العراق في القرن العشرون قبل الميلاد، وقبله النبي نوح، وهو يقع بنحوالقرن الاربعون قبل الميلاد، وقبله النبي ادريس الذي عاش بحدود منتصف القرن الخامس والاربعين قبل الميلاد، والحديث هنا انه كان هناك حضارات متقدمة جدا وفقا لمقاسات العصر القديم من حيث العمارة والفنون وانماط ادارة الدول، بل وفي حجم الامبراطوريات التي تاسست وامتدت من اواسط بلاد ايران الحالية الى منتصف الجزيرة العربية والى اواسط تركيا الحالية والى البحر المتوسط غربا، فتاريخ العراق القديم لا يتناسب مع واقع العراق، فالقيادات السياسية ليس لديها مشروع للعراق، بعمق تاريخ البلد وحجم حضارته، بل بالعكس البعض يذهب بعيدا في كونه يرى نفسه طرفا تابعا لدول اخرى، وهو ما يظهر بالخطاب السياسي العلني، وهو ما تسبب بان يخسر العراق الكثير من الادوار والوظائف التقليدية، بل والموارد والفرص التي كان يمكن ان تحدث نقلة نوعية في تاريخه المعاصر [٩].

د. عدم تناسب احتياجات العراق من السيادة والاستقلال مع العملية السياسية، ان جزء كبير من العملية السياسية القائمة تراع مصالح خارجية، ومؤشره هو ان اختيار النظام الانتخابي او رئيس الحكومة، او حتى تبني بعض السياسات،.. يخضع لتاثيرات خارجية وليس داخلية، كما ان كثيرا ما

تصرح الاطراف الخارجية بخصوص مواضيع داخلية وتلتزم العملية السياسية واطرافها الصمت تجاهها، وفي احيان تتجاهل ما يحدث من صراعات خارجية على ارض العراق، بل وفي احيان يصرح البعض بتقديم ولاءاتهم الخارجية على الداخل من دون وجود سياسة حكومية حازمة،.. اي ان هناك مشكلة بموضوع الولاء للخارج، والسكوت تجاه الضرر الذي يصيب المصلحة الوطنية،...

هـ. تعارض الولاءات الخارجية مع سيادة الدولة، وهذه نتيجة تظهر بطرق مختلفة، تبدأ بالخطاب اللفظي، وتنتهي بالممارسات الفعلية، ومنها تهديد السلم المجتمعي، والاستقرار الداخلي لمراعاة اعتبارات خارجية، بل وتحقيق هدر بالموارد، بل والعمل على تنفيذ اجندات خارجية احيانا في البيئة الخارجية على نحو يتعارض مع الدستور العراقي في المادة ٨ منه، التي تشير الى ان العراق يراع مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى،.... (١٠).

و. التعرض المستمر لموارد العراق، بعمليات فساد او هدر او سوء استغلال او سرقتها وتمويل انشطة ليس للعراق مصلحة بها، اذ ان الاحصاءات تشير الى ان العراق دخله ما يزيد على ١٢٠٠ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٢٠، من ايرادات النفط فقط، ولم تتحقق اي تنمية فيه، فقطاعات: الطاقة والصحة والبنى التحتية والتعليم والصناعة وغيرها، تعاني بشدة، وهي ما تنعكس في وجود الفقر والبطالة والنقص الحاصل في كل القطاعات عن تلبية احتياجات المواطنين، وهو ما يعطي احتمالا واحدا: ان موارد العراق تضررت بطريقة او باخرى ولم يتم انفاقها على اي غاية بها جدوى، ومن غير محاسبة للمسؤولين الحكوميين (١١).

ز. فشل النظام التعليمي، فهو يقود الى مخرجات لا تصلح لتلبية احتياجات السوق، فالنظام الانتخابي مبني على فلسفة: ان من يقود يجب ان يكون قد تم اختياره من قبل الشعب، وطالما ان الشعب متباين في اراءه، اذا اي اتفاق لنصف عدد السكان او لمجموع المقترعين، على فرد او مجموعة او سياسية، يمنحها الشرعية في الوجود والعمل، هنا الحديث عن قناعات المصوتين مهما كانت ثقافتهم ووعيهم بما قد اختاروه، ان قناعات الناخبين كانت محصورة بتفكير فئوي بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة عوامل عديدة، اي ان الاغلبية لم تكن مدركة لمخرجات الانتخابات: اختيار افراد ومجموعات وسياسات لمدة لان تدير الدولة، في حين ان البلد خارج من صراع عنيف وعقوبات طويلة نسبيا، ويحتاج عقل يدير دولة، ويضع اولويات لها، وهو ما تسبب بان تكون

النتيجة: فشل النظام الانتخابي في التعامل مع احتياجات البلد، بل صارت الانتخابات تعمق الانقسام، واصبحت بعض النخب السياسية متورطة في ادارة الدولة نحو حصرها بموضوع السلطة، وتعمل على تازيم الشارع، لتقوية حضورها بين جمهور مؤمن بفكرتها الفئوية، بل والبعض اصبح يقود المجتمع لتعميق الولاءات الخارجية، فاصبح العراق يعاني بشدة، واصبح النظام الانتخابي ليس جزء من حل، انما هو جزء من مشكلة (١٢).

ح. تراجع سياسات التعليم، والتي تظهر بارتفاع مستويات الامية او الخروج المبكر من العملية التعليمية، والسبب سياسي–ثقافي–اقتصادي، فالبعض صار يجد ان الدولة تم اسرها او تقييدها من الانتماءات الاولية وانه يمكن ان يختصر الطريق في البحث عن القوة والمال باللجوء الى الانتماءات الاولية وليس الى الدولة، اي ان المواطن العراقي اصبح يجد ان الانتماءات الاولية اقوى من الدولة، ومن ثم فان الانتماء الى المجاميع المسلحة اكثر نفعا: من حيث المكانة والاموال، وهو ما يقوده الى ترك التعليم، واصبح هناك من يدفع في المجتمع الى تقييد التعليم، وجعله عمل اداري وليس علمي، وعدم العمل على تطوير هذا الحقل، وهو ما يلاحظ من خلال: واقع المدارس، وضعف مكانة ومركز التدريسي في العملية التعليمية. ولا يمكن تجاهل ان القوى الخارجية تجد في ذلك مادة خام يمكن ان تستخدمها في تجنيد غير المتعلمين في المجموعات التي تدافع عن المصالح الاجنبية في العراق.

ط. الهرم المقلوب لاحتياجات المجتمع مع واقع الانشطة الموجودة، فالمجتمع يحتاج الى: سلم مجتمعي واستقرار ورفاهية وتعزيز مكانة الدولة دوليا، والانشطة تمجد: الانتماءات الاولية مذهبية وقومية وقبلية، وتمجد القوة، وتضعف من حضور الانشطة الاقتصادية والانتاجية والمعنية والفنية، ولا تحمي الدولة من تدخلات الدول الاخرى، بل اصبح العمل العنفي والعمل السياسي، هو مصدر للمال والقوة والنفوذ، وهو يدل على تحولات خطيرة في اهمية ودور الدولة في الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية، باتجاه الضعف.

ان الوقائع السابقة، اشرت ان هناك تدخل خارجي في الشان العراقي.

ثانيا–الانتخابات كوسيلة للحصول على شرعية سياسية ومجتمعية ودولية

كل النظم السياسية والحكام يبحثون عن الشرعية في توليهم المناصب، وادارة شؤون بلادهم، وما يتبعونه او يلجأون اليه من سياسات.

النقطة التي تقف عندها السياسة هي الشرعية، والشرعية يقصد بها القبول، اي ان

يكون الشيء مقبولا، ومن ثم لا يواجد اعتراضات بوجوده، انما قد ينتقد عن حالات قصور، الا ان وجوده يكون شرعيا [١٣].

لقد استمر الحكام في اعتماد انماط تقليدية من الشرعية: القوة والقبيلة، والدين، الا ان هذه المقبولية لدى عموم الناس ضعفت عندما اخذ الحكام في التوسع بطلب الضرائب من الافراد، فكلما قدم الافراد ضرائب يرغبون بالحصول على مقابل، وهو: مزيد من مناقشة طرق ادارة الموارد، وهو ما زاد من تاثيرهم في مراقبة السلطة التشريعية اولا، ثم الدخول الى السلطة التشريعية ثانيا، ثم مراقبة السلطة التنفيذية ثالثا، ثم الدخول الى السلطة التنفيذية، وهو ما اصل لمبدأ اعتماد الانتخابات، بوصفها عملية تنافس على المناصب والسياسات في الدولة. واخذت الدول الغربية عموما بهذا الاتجاه بوصفه توجه مناسب ليكون الافراد هم من يتولون عملية تنصيب السياسيين او قبول سياسات معينة، وتم صياغة الانتخابات ضمن معايير لتكون: دورية، وسرية، وعامة للمواطنين البالغين، ومرتبطة باسلوب معين للتعامل مع الاصوات والفوز،.. [١٤].

في عالم الشرق، لم تقم الانظمة السياسية على اعتماد الانتخابات كوسيلة للوصول للشرعية، فالغاية التي ارتبطت بها الحكومات والادوات التي لجأت اليها هي: القوة، والقبيلة والدين، استخدمت كوسائل للتحجج بالشرعية، وان الشرعية هي المصلحة العليا للبلاد ومن يمكنه تحقيقها.

في الاسلام كان المنظور للشرعية مستمد من مبادئ تقوم عليها البلاد، ومضمونها تقديم المصالح ودرأ المفاسد، والمصالح هي في: الاستقرار والامن والرفاهية، كما ان الخطاب القراني ينبذ الاغلبية ويقرنها بصفات سلبية، ومنها قوله تعالى: (وَعْدَ اللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (٦) سورة الروم، و (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (١٨٧) سورة الاعراف، و (وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا) (٥٠) سورة الفرقان، و (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِم ۗ مَّا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ) (٨) سورة الروم، و (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا) (٨٩) سورة الاسراء، و (وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) (١٠٢) سورة الاعراف، و (كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (٣) بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ

أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ) (٤) سوة فصلت،... [١٥].

النصوص السابقة توضح قاعدة مهمة، ان الصلاح والرشد والخير غير مقترن بالاغلبية العددية من البشر وفقا للتشريع الاسلامي، ومن ثم يمكن القياس عليها في ان الانتخابات لا يمكن ان تحقق الصالح العام، اما ان كانت قد نجحت في الغرب فالامر متباين في كون القواعد القيمية عندهم لا يمكن ان تقارن مع القواعد القيمية في بلادنا، فالاصول تفرق ومن ثم فان الممارسات تفرق ايضا.

الاسلام يعتمد الشورى، والشورى بين العلماء، الذين يقدرون مصلحة الامة، وليس الشورى بين الناس.

مع ذلك، ان العالم سار وفقا للنهج الغربي في اعتماد الانتخابات للحصول على الشرعية، وبدأ الغرب في فرض قيمه على العالم، واصبح يتدخل في وصف ما هو شرعي وما هو غير شرعي بحكم اوضاع القوة السائدة في عالم اليوم، ومع قدوم الاحتلال عام ٢٠٠٣، تقرر تحويل العراق الى بلد ديمقراطي، اي ان تكون ادوات الديمقراطية حاضرة: سلطة قانون ومواطنة وحرية وتداول سلطة وانتخابات، على اعتبار ان المجتمع من الصعب معرفة ما يريده من غير اداة محايدة وهي الانتخابات، ومن دون دراسة مدى حاجة العراق الى الديمقراطية، وبالنتيجة تم وضع نظام سياسي يراعي المصالح الغربية، والشيء الذي لم يتم اثباته هو: مدى التعارض بين الديمقراطية واحتياجات العراق الاساسية من السلم الاجتماعي والاستقرار والرفاهية وتعزيز مكانة العراق الدولية،.. او مدى امكانية ان يحصل العراق على مستوى مرتفع منها في الحاضر والمستقبل ان اعتمد الديمقراطية خيارا.

لقد كانت اول المبادرات للانتخابات هي مناقشة اولويات العراق عام ٢٠٠٣: اخراج القوات الامريكية وانهاء الاحتلال اولا، ام كتابة الدستور اولا، وتم اقرار ان تكون هناك اكثر من انتخابات، الاولى هي بعد انهاء الاحتلال رسميا في حزيران ٢٠٠٤، تجري بعدها انتخابات لتشكيل لجنة لكتابة دستور دائم في مستهل عام ٢٠٠٥، ثم يعرض على استفتاء شعبي لقبوله او رفضه حزمة واحدة في تشرين الاول ٢٠٠٥، ثم تجري انتخابات اخرى لتشكيل حكومة تعمل بموجب الدستور الدائم ومسؤوليتها ادارة الدولة وفقا للخط العام للشان السياسي الذي يريده المواطنون، وهو ما جرى في كانون الاول ٢٠٠٥.

وبالفعل جرت الخطوات السابقة مثلما خطط لها، وصيغ الدستور الدائم، وتشكلت الحكومات تباعا ربيع عام ٢٠٠٥، ومستهل عام ٢٠٠٦، وعام ٢٠١٠ واخرى في اعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٨، ما يهم هنا، ان كل

الانظمة الحاكمة قد حضت بالشرعية وفقا للمقاييس الغربية (الانتخابات).

ثالثا –احتياجات العراق بين الشرعية والاستقرار

توجد بعض النقاط التي تحتاج الى مراجعة مهمة في موضوع مدى تدخل البعد الخارجي في الاستقرار السياسي للعراق.

الاولى: ان الانتخابات قدمت نظاما سياسيا فيه وجهة نظر من ناحية شرعيته، لان من ينتخب نسبة صغيرة من المواطنين، لا تزيد باي حال من الاحوال عن ٥٠% منذ عام ٢٠١٤، والنسب المتبقية تعتمد العزوف الانتخابي قناعة او قسرا من خلال وجود بيئة غير مستقرة في مناطقها، اي ان الشرعية معطاة من نسبة صغيرة بكل الاحوال.

الثانية: ان الانتخابات لا ترتبط بتحقيق الاستقرار السياسي وفقا لتجارب المدة السابقة ولا يمكن ان يتغير الحال مستقبلا، ان بقت المتغيرات الاخرى قائمة ومنها: الولاءات للخارج، وعدم تجريم العنصرية التي تظهر بصيغة احزاب وقوى وشخصيات تدعم الانا والمجموعة وتنكر الاخر وحق الاختلاف، وهو ما يمكن ان يصل الى انكار حق الوجود للاخرين.

والثالثة: ان الانتخابات اسهمت برفع معدل عدم الاستقرار الحكومي لانها بنيت على فرضية خاطئة: احتياج العراق هو للديمقراطية والشرعيية، في حين لعبت قوى الشرعية: بعض الاحزاب السياسية، على عامل تقسيم وتفكيك المجتمع حتى يعطيها الشرعية، ومن ثم فان الانتخابات اخذت تدفع الى مزيد من حضور الانقسام المجتمعي، والانقسام المجتمعي اصبح يزيد من معدل حضور التنوع في البرلمان، وهو تنوع لا يمكن ان يكون سببا في وجود اغلبية حكومية، وتمت المعالجات لفرضية ان المجتمع منقسم طبيعيا (وليس بفعل عوامل سياسية لما بعد العام ٢٠٠٣) من خلال المحاصصة والتوافقية، وهما تسببا بتغييب اي معارضة داخل البرلمان، واصبح الكل يشترك بالحكومة من خلال حجمه الانتخابي، وكانت النتيجة: ان الحكومة تعمل بلا رقابة، وان القوى السياسية تهدد الحكومة متى رغبت في تقييدها، وهو ما مهد لان يحدث ضعف كبير في الاستقرار الحكومي، والذي قاد بدوره الى زيادة مدخلات ضعف الاستقرار السياسي.

رابعا: كلما ارتفع معدل ضعف الاستقرار السياسي،كلما ازداد حضور العوامل الخارجية في الشان الداخلي، وفي الانتخابات، وهي نقطة البدأ نفسها، لان من اتى بالانتخابات هي البيئة الخارجية، ومن ثم اصبح العراق يعيش في دائرة مغلقة، بدأت بالتغيير، وتستمر في طلب التغيير، في حين

ان الانتخابات لم تكن اداة للحل لاوضاع الداخل.

ومن ثم فان السؤال المطروح:

هل ان الديمقراطية النيابية رفعت من مستوى قدرة الدول الاخرى للتدخل في الشان العراقي؟

الجواب على ذلك نعم، ويضاف اليه ان كل طرف يتذرع بالديمقراطية والحرية في التواصل مع الاطراف الاجنبية، خاصة ان عالم اليوم يسمح بهكذا انماط تفاعلية، من خلال خفض العوامل السيادية في حياة الدول والشعوب.

ومن ثم فان السؤال المركزي المطروح:

هل العراق مجبر على اعتناق الديمقراطية الغربية؟ ام يمكن البحث عن بديل؟

فان جوابه يكون ان العراق لم يكن مجبرا على اعتماد الديمقراطية، فهذه قيمة ونمط حياة سياسية تناسب المجتمعات الغربية، ويجب على العراقيين البحث عن بدائل فكرية–سياسية تناسب اوضاعهم الداخلية، في تشكيل الحياة السياسية ونظام الحكم.

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث موضوع يربط بين عدد من المتغيرات وهي:

- النظام السياسي واعتماد الانتخابات كاداة للشرعية السياسية والمجتمعية
- الانتخابات بين منح الشرعية، وفرض الاستقرار السياسي في المجتمع والدولة
- الهشاشة السياسية كمدخل يسمح لفرض القوى الاجنبية ارادتها في الشان الداخلي
- القوى الكبرى وتاكيدها على اعتماد الديمقراطية النيابية في البلدان الاخرى، مهما كان اساسها الثقافي او محتواها الديني، اي البحث عن تنميط المجتمعات والدول، بما يفقد الدول الاخرى خصوصيتها.

المتغيرات السابقة، عند اسقاطها على العراق، يلاحظ ان البحث توصل الى الاستنتاجات الاتية بشانها:

١) تبنى العراق، بفعل ارادة بريطانيا عند التاسيس الملكية الدستورية التي تعتمد الديمقراطية الغربية النيابية، وهي بالمحصلة ديمقراطية تمنح مكانة خاصة للنخب السياسية، وهو كان تاسيس خاطئ لمصلحة العراق، لانه يعزل النخب عن المجتمع ويجعل الطبقة السياسية طبقة فوقية، ورغم ان الجيل الاول بقي محافظا على قيم الارتباط بالمجتمع، وعمل على تطويع الديمقراطية لمصلحة المجتمع والدولة الا انه بكل الاحوال كان يؤسس لمرحلة لاحقة اشد انفصالا بين الدولة والمجتمع، بحيث لم يستطع المجتمع ان يشعر انه يعمل في ظل نظام سياسي يحاكي خصوصية المجتمع ذو الاغلبية العربية الاسلامية

٢) ان الشرعية في المجتمعات الاسلامية تات من مراعاة مصلحة الامة، في الاستقرار

والرفاهية، وليس مراعاة الاكثرية العددية، وهو منهج يختلف عن منهج الديمقراطية الغربية، واغلب الاسس الاسلامية تتحدث وتصف الاغلبية بصفات سلبية، ومن ثم يكون النظام السياسي قد خلق تعارض مع المجتمع والاسس الاسلامية بتبنيه الديمقراطية، وابرز ادواتها الانتخابات، اعتمد العراق في العهد الملكي صيغة المجلسين: مجلس النواب الذي تم فيه ١٦ عملية انتخاب بين عامي ١٩٢٥- ١٩٥٨، ومجلس الاعيان المعين من قبل الملك، الا انه لم يستطع ان يفك اشكالية الاستقرار السياس يفي العراق بسبب اختلاف طبيعة النظام واسس الشرعية في النظام الديمقراطي عن اسس الشريعة الاسلامية

٣) بعد عام ١٩٥٨ وقع العراق في اشكالية النظم الشمولية والعسكرية، واستمر الحال حتى عام ٢٠٠٣، عندما تمت العودة امريكيا الى النظام الديمقراطي النيابي، اي منح الشرعية للنظام السياسي من خلال الانتخابات وتداول السلطة سلميا، وهو ما يتعارض مع الاسس الاسلامية التي تقول بالاصلح للامة، ولا تقول بالاكثرية، وهو ما تسبب بنتائج ومنها: ان النظام بدأ يحاكي مجبرا منهج الحريات الغربية حتى وان تعارض مع الاسس الاسلامية، في ظرف ان النخب كلها تدعي انها تنتمي الى الوان طيف اسلامي متباين، كما ان النظام الديمقراطي يبني النظام وفقا لاحتياجات النخبة كون الانتخابات تنقل العمل السياسي الى النخبة، وهو ما جعل المجتمع معزولا عن النظام وعن النخبة

٤) في مجتمعات الشرق، حيث بنت اول الحضارات الانسانية، فان الشرعية تات من القوة، ومن الحكمة، اما في المجتمعات الغربية فانها طورت ما عرف بالانتخابات كوسيلة تمثيل للحصول على الشرعية، ولما نزل الاسلام ادان في اغلب احكامه الاغلبية، وسار بمنهجية ترى ان الاصل هو في استقرار المجتمع وليس في تتبع اغلبية الراي العام، وان يكون الراي موجودا ضمن الاطر العامة التي حددها، ولا يخرج عما تم منعه، ومن ثم فان الاسلام بعمقه واصالته واستمراريته لم يضع في نظرية الحكم الانتخابات آلية له، ولم يضع التوريث ىلية ايضا، فالتوريث اعتمد بعد عر الخلفاء الراشدين، والانتخابات اعتمدت في اعقاب تاسيس الدول الحديثة بعد الحرب العالمية الاولى، في حين ان العصر الاول للاسلام ترك تقرير الحكم للشورى ليتم اختيار الاصلح، فالشرعية هي شرعية الممارسات والعدل وليس اتفاق العدد على شخص او نظام

٥) وضع في العراق الانتخابات كوسيلة للديمقراطية النيابية، في ظرف كان العراق يعاني من عدم تبلور الهوية الوطنية بفعل

لجوء الانظمة السياسية الى سحب الدولة الى ايديولوجيات ضيقة، لا تضم العراقيين كافة تحت جناحها، فاستثنت الكرد في العهد القومي، وضيقت على القومي العربي في العهد الراهن، في حين ان الاصل هو ان الكل شركاء في المجتمع والدولة، ولا يمكن استثناء الا من كان عنصريا، او من يشيع الفساد، مصداقا لقوله تعالى: (وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ) (٢٠٥) سورة البقرة، والحكم هنا: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٣٣) سورة المائدة، وعمد بعض السياسيين الى تاجيج الانتماءات الاولية كوسيلة للظهور بمظهر القوة التي تحمل لواء تلك الانتماءات وتدافع عنها، وهو ما اسهم بتعزيز الانقسام المجتمعي، وتحولت الانتخابات بسببه الى كونها عمليات جمع اعداد وليس تاييد برامج سياسية.

٦) ان الانتخابات النيابية في العراق اقرت بطريقة تسمح بوصول اكبر تنوع سياسي– مجتمعي للبرلمان، في ظل نظام برلماني، ومن ثم فان البرلمان حرم من وجود اغلبية، والمعروف ان ادارة الدولة تحتاج الى وحدة قرار مركزية، في حين ان النظام البرلماني في المجتمعات المستقرة يسمح بالتنافس الايجابي، فانه في المجتمعات المنقسمة يدفع الى التنافس السلبي، ومن ثم كان العراق مندفعا بقوة نحو الهشاشة والفوضى والسلبية بعد العام ٢٠٠٣، ولم يستطع احد من الائتلافات السياسية ان تحصل على اغلبية تسمح له بالحكم منفردا.

٧) لقد حاول الدستور الاتحادي معالجة امر الانقسام، في ظل اعتماد النظام البرلماني، ولجأ الى توزيع السلطات الى عدة مستويات: اتحادية (مقيدة بعدد محدود جدا من الاختصاصات)، وفدرالية او محافظات غير منتظمة باقليم (ولها كل الصلاحيات، باستثناء ٩ اختصاصات اتحادية وردت بالمادة ١١٠ من الدستور الاتحادي)، ثم الحكم المحلي للمناطق الادارية التي لها خصوصية قومية او لغوية او دينية او ثقافية، الا ان الذي حصل هو الانقلاب السياسي على الدستور وعلى الفدرالية، وتم تقويض صلاحية المحافظات بصلاحيات محدودة، وبدلا من نقل النزاع والانقسام ليكون ذو صلاحية وسلطة في مناطقه ذات الاغلبية، انتقل الانقسام الى البرلمان الاتحادي.

٨) تسببت الانتخابات بظهور الائتلافات الهشة، التي يطغى عليها الطابع المرحلي – الشخصي وليس الطابع البرامجي، ان الهشاشة انتقلت الى مركز القرار والسياسات

العامة، وظهر العراق بوضع صعب، فمن في الحكومة يعارضها، ولا توجد اغلبية ومعارضة في البرلمان، فالكل له اذرعه في الحكومة الاتحادية، تلك الهشاشة تسببت بان تجد القوى الاجنبية مداخل كثيرة للنفوذ والتاثير في الشان العراقي، فالتدخل في السيادة والشؤون العراقية يبرر لبعض الدول والكيانات الاجنبية ويدان اخرى، والولاء للاجنبي يبرر في حالات ويدان في حالات اخرى، والسياسة الخارجية مرتبكة، وهو ما جعل العراق يبدو ككيان شبه عاجرز عن ادارة نفسه بمنطق الدولة، فالعملية السياسية تدور حول السلطة وليس حول الدولة، وهو ما جعل موقع العراق والتصورات الدولية عنه سلبية، وكانت كل التقارير الاممية والدولية تضع العراق في مراتب متأخرة وفقا للمؤشرات المتاحة، وحاولت الامم المتحدة ان تقدم المساعدة للعراق من خلال تاسيس بعثتها الدائمة في العراق، لتشجيع الحوار الوطني، ولتؤكد للقوى السياسية ان المشهد السياسي الداخلي مراقب دوليا على نحو يحمل كل الاطراف مسؤولية امام المجتمع الدولي عن حماية التزامات السلطة تجاه المجتمعين العراقي والدولي، لكن النتائج ما زالت سلبية من خلال حجم الهدر في الموارد العراقية المختلفة، وعدم وجود مركزية في وضع السياسات وتقويمها وفقا للمصلحة الوطنية العراقية، وضعف المساواة في المواطنة بين العراقيين، وضعف منظومة الحقوق، وضعف في نظام العدالة العام، وضعف في قدرة الدولة على احتكار العنف،..

٩) ان تاكيد القوى الغربية، والمنظمات الدولية الواقعة تحت نفوذها، على وضع معايير للرشادة والحكم الصالح، وان الديمقراطية والانتخابات وحقوق الانسان،.. انما هي قوالب يجب العمل بها لكي تكون الدولة مسؤولة امام المجتمع الدولي عن التزاماتها الداخلية والخارجية، انما يجعلنا نكون امام ثنائية مهمة: هل العراق ملزم بان يتبع انموذج في الحكم غير منسجم مع بيئته الوطنية؟ هل ان اعتماد الديمقراطية تتفق مع مصالح العراق الوطنية؟ هل ان المجتمع الدولي يساعد العراق في تحقيق الاستقرار والرفاهية؟. الواضح من خلال متن البحث ان المجتمع الدولي، ممثلا بالارادة الغربية في هذه المرحلة، يضغط على المجتمعات والشعوب ومنها العراق، ليعتمد نظاما يحاكي مصالح الغرب، ولا يهمه مستوى الاستقرار الداخلي المتحقق ولا مستوى الرفاهية المتحقق. فاعتماد منظومة قيم وممارسات وهياكل للسلطاتا، تحاكي تجربة الغرب، ولا تنبع من قيم الداخل، سيجعل النظام والسلطات والقيم في عزلة عن المجتمع، ولا تحقق الاهداف العامة من وجودها: تنظيم الداخل، وتقليل وانهاء النزاعات، وادارة

الموارد، وتحقيق الاستقرار العام، وتحقيق الرفاهية.

امام الواقع المتقدم، نطرح التوصيات الاتية:

١) من الواجب حث المراكز البحثية على اطلاق مشروع وطني، للحوار بشان الهوية الوطنية، التي تعبر عن الدولة وليس عن السلطات والاحزاب، هوية تعبر عن كونها جامع للاتي: الشريعة، والتكوينات الاثنية، وتاريخ العراق، ومصالحه.

٢) يحتاج العراق الى تغيير طريقة ادارة الدولة، والتفكير بان السلطة والمنصب انما هي ادوات لمصلحة الدولة، وان مصلحة الدولة هي في: الاستقرار والرفاهية والسلم الاهلي، وتعزيز مكانة العراق الدولية بما يتناسب وتاريخ العراق وموارده.

٣) اعادة النظر بالدولة ككل، من خلال اما تطوير النظام الاتحادي، والاستقرار على تنفيذ الدستور بما يضمن توزيع السلطات، والعمل على تقليل اثر الانقسام في المستويات الاتحادية، وسحبه الى المستويات الاقليمية والمحافظات والحكم المحلي، او اعادة النظر بالدستور الاتحادي والتفكير بشكل جديد للدولة العراقية.

٤) تجريم الولاء للاجنبي، ان تعارض مع المصلحة الوطنية. ووضع قانون حماية المصلحة الوطنية للدولة والمجتمع، بما يضمن: المحافظة على السلم الاهلي والاستقرار المجتمعي والرفاهية وتعزيز مكانة العراق الدولية، ومنع النزاعات ومنع هدر موارد العراق او الاضرار بها او اساءة استعمالها بما يضر بالمصلحة الوطنية.

٥) تجريم العنصرية، بكل انواعها لانها تعمق النزاع والانقسام في المجتمع والدولة، وتظهر ان الدولة مصادرة من قبل بعض المجموعات. والعراق هنا بحاجة الى اقرار قانون المحافظة على التنوع الاثني والثقافي.

٦) من الضروري اعادة النظر بالانتخابات، ونظمها، فان كان هناك ضرورة لاعتمادها، فمن الواجب اعتماد نظام يتناسب مع احتياجات العراق، فالعراق يحتاج اولا الى: السلم الاهلي، والاستقرار والرفاهية وتعزيز المكانة، ونظم الانتخابات المعمول بها منذ عام ٢٠٠٥ لا تصلح لتحقيق تلك الاهداف، والافضل هو وضع لجنة جديدة تراعي استبعاد المرشحين ذوو التوجهات العنصرية، والمرشحين المتهمين بالفساد او المتهمين بقضايا ابادة وتهم انسانية والذين لهم ولاءات بما تضر بالعراق ومصالحه، او الذين تسببوا بهدر او اساءة تصرف بالموارد العراقية،.. ثم جعل الانتخابات على دورتين:

أ. الدورة الاولى يتم فيها الترشح والانتخاب على مستوى الدوائر المتعددة، يحق لجميع غير المستثنين من دخولها، واعطائهم وقتا للتجمع والائتلاف

ب. الدورة الثانية يتم اختيار اعلى ثلاث مجموعات فازت بالدورة الانتخابية الاولى،

ويكون نظام انتخابها بقائمة واحدة على مستوى العراق.

هذا ما يسمح بان تظهر اغلبية برلمانية، ويكون التعددية ووجود المجموعات الصغيرة عند المستويات الاخرى للسلطات: الاقاليم والمحافظات والحكم المحلي.

الهوامش:

١-Failed States Index, the Fund for Peace, 2020, p: 7.

٢ -Democracy Index 2020 , Economist Intelligence Unit, 2020, p: 13, p: 20.

٣-ادلة التنمية البشرية، ومؤشراتها، نيويورك، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠١٠ص٨، ٢٠١٨، ص٢٨.

٤ -Transparency International , Corruption Perceptions Index 2019, , p: 21.

٥-عقيل سعيد محفوض واخرون، عشر سنوات هزت العالم، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٠ ٢٠١٥، ص٣٢.

وللمزيد من التفاصيل ينظر: احمد شكر حمود الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام٢٠٠٣ (دراسة في المفهوم والاسباب)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٣، جامعة تكريت، ٢٠١٨، ص٥٧ وما بعدها.

٦-: حنان صبحي، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٢٠، على الرابط: https://democraticac.de/?p=67507

وينظر: حازم العقيدي، ديمقراطية الاحتلال، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص٢٣٣.

٧-ينظر مثلا:

-Ryan Craggs,, World Freedom Index 2019, Canadian Fraser Institute Ranks Countries, Huffington Post, January 14, 2019, IN: https://freedomhouse.org/sites/default/files/Feb2019_FH_FITW_2019_Report_ForWeb-compressed.pdf

-Ryan Craggs, World Freedom Index 2020: Canadian Fraser Institute Ranks Countries, 01/10/2020, IN: https://www.huffpost.com/entry/world-freedom-index-2020_n_2440620

-Freedom House , Freedom in the World 2020, January 28, 2020, P: 21.

٨- علي محمد جارالله، كفى فسادًا، القاهرة، سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص٢٦٢-٢٦٤.

٩-ينظر مثلا: عادل عبدالحمزة ثجيل، السياسة والامن في العراق، عمان، مؤسسة فريدريش ايبرت، ٢٠٢٠، ص١٢.

١٠-المادة ٨، الدستور الاتحادي لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

١١- عبد الواحد كرم، الجوانب القانونية لمكافحة الفساد في العراق، عمان، دار دجلة، ٢٠١٥، ص٨٢-٨٣.

١٢-ينظر مثلا: محمد عبد حمادي، النظام الانتخابي.. وبناء العملية الديمقراطية، عمان، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص٧٤.

١٣- إبراهيم عبد الرحيم، السياسة الشرعية: مفهومها، مصادرها، مجالاتها، القاهرة، دار النصر للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦، ص١١٠٦.

١٤-هالة محمود عبد العال، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص٤٢.

١٥-القران الكريم.

قائمة المصادر:

القران الكريم.

الوثائق:

١-الدستور الاتحادي لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

الكتب باللغة العربية:

١. إبراهيم عبد الرحيم، السياسة الشرعية: مفهومها، مصادرها، مجالاتها، القاهرة، دار النصر للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦

٢. ادلة التنمية البشرية، ومؤشراتها، نيويورك، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠١٨

٣. حازم العقيدي، ديمقراطية الاحتلال، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦

٤. عادل عبدالحمزة ثجيل، السياسة والامن في العراق، عمان، مؤسسة فريدريش ايبرت، ٢٠٢٠

٥. عبد الواحد كرم، الجوانب القانونية لمكافحة الفساد في العراق، عمان، دار دجلة، ٢٠١٥

٦. عقيل سعيد محفوض واخرون، عشر سنوات هزت العالم، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات · ٢٠١٥

٧. علي محمد جارالله، كفى فسادًا، القاهرة، سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٩

٨. محمد عبد حمادي، النظام الانتخابي.. وبناء العملية الديمقراطية، عمان، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩

٩. هالة محمود عبد العال، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧

الدوريات باللغة العربية:

١-احمد شكر حمود الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام٢٠٠٣ (دراسة في المفهوم والاسباب)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٣، جامعة تكريت، ٢٠١٨

مقالات الانرنت باللغة العربية:

١-حنان صبحي، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٢٠، على الرابط: https://democraticac.de/?p=67507

الكتب باللغة الانكليزية

1-Democracy Index 2020 , Economist Intelligence Unit, 2020

Failed States Index, the Fund for Peace, 2020

2-Freedom House , Freedom in the World 2020, January 28, 2020
Transparency International , Corruption Perceptions Index 2019

الدوريات باللغة الانكليزية

1) Ryan Craggs, World Freedom Index 2020: Canadian Fraser Institute Ranks Countries, 01/10/2020, IN: https://www.huffpost.com/entry/world-freedom-index-2020_n_2440620

2) Ryan Craggs,, World Freedom Index 2019, Canadian Fraser Institute Ranks Countries, Huffington Post, January 14, 2019, IN: https://freedomhouse.org/sites/default/files/Feb2019_FH_FITW_2019_Report_ForWeb-compressed.pdf